نحو مفاهيم جديدة في تعزيز التعايش السلمي في العراق

عقد مركز الرافدين للحوار R.C.D بالتعاون مع جامعة الحمدانية، ندوة نقاشية تحت عنوان (**نحو مفاهيم جديدة في تعزيز التعايش السلمي في العراق**) على المنصة الالكترونية (ZOOM)، حاضر فيها أ.د. عامر عاشور أستاذ القانون في جامعة الحمدانية وأ.د. مقدام الفياض مدير قسم البحث والتطوير في مركز الرافدين للحوار، وأدارها أ.د. أحمد المعموري رئيس هيأة المستشارين في مركز الرافدين للحوار.

تضمّنت الندوة كلمة المدير التنفيذي لمركز الرافدين للحوار أ.د. حسن لطيف الزبيدي الذي أثنى فيها على التعاون المقام بين المركز وجامعة الحمدانية، وتطرق الى أهمية التعايش السلمي، وجاء في نص الكلمة:

"يعد التعايش السلمي من المفهومات المهمة، لأننا نعيش ضمن دائرة إنسانية واحدة قادرة على البناء والتعايش، وهو ضرورة اجتماعية لترسيخ السلم الأهلي بين مكونات النسيج الاجتماعي لأية دولة؛ فالتعددية القومية والأثنية جزء أساس من حقائق المجتمعات المعاصرة، ونادراً ما نجد مجتمعاً يتكون من عرقٍ او دين واحد، وينبغي أن نجعل هذا التنوع مصدراً من مصادر القوة لبلدنا. بناءً عليه؛ تبرز أهمية التعايش السلمي بوصفه ضرورة من ضرورات ترسيخ المواطنة وتفعيل آليات العقد الاجتماعي، وإنماء رصيد رأس المال الاجتماعي من أجل تنظيم العلاقات وتراتب الانساق بين المواطنين أنفسهم وبين الدولة، وتحقيق الحد المقبول من التوافق بين المجتمع الأهلي من جهة والمجتمع السياسي من جهة أخرى.

ان العراق اليوم بحاجة ماسة لجهود أبنائه جميعاً في الاعمار وإعادة البناء والنهوض من ركام الأزمات التي عصفت به، وما تزال بعض تداعيات الماضي القريب ماثلة في صور شتى: أكثر من مليون نازح، وضحايا الإرهاب التي تقدّر بالآلاف، ودور مهدَّمة، وأماكن مقدسة مُنتهكة. لذا، فالتسامح هو دعامة أساسية لرفد مفهوم التعايش، وهو يبنى على توكيد الهوية الوطنية العراقية. فلقد كان وما يزال إطلاق حوار ورعايته وادامته مسؤولية المثقف العراقي. وتأسيساً على ذلك، يجب أن ينبري المثقفون جميعاً في تعزيز التعايش والحوار، وأن يكون الادب والفن والمعارف في خدمة الواقع، بما يصب في مصلحة مفهوم التعايش".

وفي أدناه عنواني الورقتين البحثيتين اللتين نوقِشتا في الندوة، وأبرز ما جاء فيهما:

1. دور المؤسسات التعليمية والدينية في تحقيق السلم المجتمعي.

أ.د. عامر عاشور عبد الله / أستاذ في جامعة الحمدانية.

2. روح المواطنة وفرض القانون.. ركيزتان أساسيتان للحفاظ على التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي.

أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض / مدير قسم البحث والتطوير في مركز الرافدين للحوار.

الاستنتاجات:

1. على الرغم من التنوع القومي، والديني، والمذهبي الذي يتميز به العراق على مر تاريخه، إلا أنه يتمتع بقدر لا بأس به من التعايش السلمي المجتمعي. فحالة عدم التعايش التي مر بها العراق بسبب الازمات التي حلّت به تعدُّ استثنائية ولها أسبابها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
2. للمؤسسات الدينية دو مهم وكبير في تحقيق التعايش والسلم المجتمعي؛ لما تملكه هذه المؤسسة، متمثلة بشخوصها، من مكانة ومنزلة وتأثير في المجتمع، وفي هذا الصدد ظهرت مدرستان: الأولى قائمة على تقويض دعائم السلم الأهلي والمجتمعي، وتتمثل ببعض الشخصيات المنسوبة للدين، والتي لا تمتُّ للدين الحنيف بصلة، الذي يدعو للتعايش وتقبل الآخر، وتجلت مخرجات هذه المدرسة بإصدار الفتاوى التكفيرية التي قادت الى نتائج كارثية، منها انخراط العديد من الشباب في المجاميع الإرهابية، وانقسام أبناء المجتمع الواحد، او العشيرة، بل وحتى الأسرة. والمدرسة الثانية، عملت على تثبيت دعائم السلم الأهلي والمجتمعي، ويمكن ان نلخص جهود هذه المدرسة في الدور الذي أدته المرجعية الدينية العليا ممثلة بالسيد علي السيستاني ودوره الرائد في تحقيق التعايش السلمي ونبذ العنف والانقسام. من خلال إصدار فتوى الجهاد الكفائي التي أدت الى الحفاظ على العراق من الانهيار واسترداد الأراضي التي أُحتلت من قبل تنظيم داعش الإرهابي، وتحريم بعض الممارسات التي تقوض السلم والأمن مثل ما يسمّى بـ"الدكة العشائرية".
3. هناك نصوص دستورية وقانونية لتجريم الممارسات التي تهدد السلم المجتمعي مثل: المادة 7 من الدستور العراقي لسنة 2005 النافذ، قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1959. يجب تفعيلها والعمل بها.
4. المؤسسات التعليمية والتربوية (مدارس، جامعات، مؤسسات أكاديمية بحثية.. الخ) لها دور مهم ومحوري وكبير في تحقيق السلم والتعايش؛ فالقائمين عليها (معلم، مدرس، أستاذ جامعي) يؤدون دوراً مهماً. وهذا الدور أمّا أن يكون دوراً هادماً أو دوراً بانياً للسلم والتعايش المجتمعي وترسيخ مفاهيمه. لا سيما ان بعض هذه المؤسسات (الجامعات) تمتاز بتنوع من فيها من طلبة وتدريسيين وباحثين، إذ يمتازون بتنوع قومياتهم وأديانهم وطوائفهم مثل جامعة الحمدانية وغيرها من الجامعات التي تقع في المناطق التي تمتاز بالتنوع.
5. حملت عملية التحول في النظام السياسي بعد عام 2003 في ثناياها بذور تقويض التعايش السلمي المجتمعي بسبب الخلل البنيوي الذي أصاب هذه العملية لأسباب سياسية، واقتصادية، واجتماعية.
6. يعد العامل الطائفي من أهم العوامل التي أثرت، وتوثّر، سلباً في السلم الاهلي والأمن المجتمعي؛ لأنه اتخذ أبعاداً سياسية واجتماعية واقتصادية، كما تسببت المحاصصة الطائفية بنوعٍ من انعدام الثقة بين أطراف العملية السياسية،

وحاولت عكسها على المجتمع ومن ثم تهديدها للسلم الأهلي والامن الاجتماعي. وقاد ذلك الى نتائج أبرزها نشوب الحرب الأهلية في المدة التي تلت تغيير النظام (2004 – 2007)، مما ساعد على انتشار ظاهرة الغلو الديني وانتشار ممارسات منافية للدين والتقاليد الاجتماعية هددت السلم المجتمعي.

التوصيات:

1. التعايش والسلم المجتمعي ثقافة يجب التأسيس لها، وجعلها جزء لا يتجزأ من كيان المجتمع وضرورات وجوده وبناءه واستمراره. وغرسها في الأجيال الحالية والقادمة.
2. أحد أبرز آليات التعايش والسلم المجتمعي هو التنمية على الصُعد كافة، والبناء والإعمار الذي سيوفر فرص العمل ومواصلة عجلة التطور.
3. التأهيل الثقافي والتربوي–الاجتماعي، من خلال عدة أمور من أبرزها إدخال المواد الدراسية في المدارس والتي تدل على التعايش والسلم، وقبول الآخر، والهوية الوطنية، وثقافة المواطنة مثل مادة التربية الوطنية ومادة حقوق الانسان.
4. الاعلام يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في الترويج لعملية التعايش، وهناك شواهد على ذلك: المنصات الإعلامية التي شكلت حائط صد ضد الإعلام الداعشي إبان سنوات التحرير. ولكن وسائل الاعلام دائماً بحاجة الى توجيه، كي لا تنحرف عن مسارها الصحيح. فهي سلاح ذو حدين؛ فإما ان تكون داعية للتعايش والسلم الأهلي وإما تكون محرضة على العنف.
5. فضلاً عما متوفر من مواد قانونية ودستورية داعية للتعايش، فإنّ البلد بحاجة الى الإسراع بإقرار قانون للحريات يكون ضابطاً وموجهاً لسلوكيات المجتمع، ويحمل في طياته كل ما يدعو للتعايش وتقبل الآخر، وأن يفرض من قبل سلطة الدولة، وتوعية المجتمع بأهمية هذا القانون وتفعيل حضوره في كل مفاصل الحياة ومنها الحياة الفكرية التي تحمل معها الكثير من الاختلافات بين أفراد المجتمع، لأن البعض يحمل في عقليته فكراً احادياً اتجاه الطرف الاخر، ويستخدم خطاباً طائفياً وسياسياً يؤدي الى تمزيق المجتمع العراقي.
6. في كل الأزمات والمواضيع المهمة، يكون للدستور صلة بها؛ وموضوع التعايش السلمي ليس استثناء. لذا، من الضروري أن تتضمن حملة تعديل الدستور المطالبة بتعديل المواد التي تحمل في ثناياها تكريس للمكوناتية والطائفية (ظاهرياً او ضمنياً). كما يجب اقتراح تعديلات لقوانين نافذة تعزز المواطنة والمساواة والتعايش.

7. استخدام الردع القانوني ضد من يستخدمون المنابر الإعلامية والقنوات الفضائية للتحريض والإساءة للانتماء الوطني، ولمنعهم من السير باتجاه خطاب الكراهية الذي يؤدي الى التمييز، ومن ثم، تقويض السلم الاهلي.
8. مساعدة البنى التقليدية على المشاركة في تعزيز السلم الاجتماعي والتعايش، مثل العشائر ومنظمات المجتمع المدني، (فضلاً عن المؤسسات الدينية والتعليمية). ووضع خارطة طريق تتضمن إعداد برامج للعمل على جعل التعايش السلمي مشروعاً ثقافياً ومجتمعياً، ووضع أنشطة لتفكيك الخطاب الديني المتطرف والإقصائي. وتنسيق الجهود بين مختلف المؤسسات والأوقاف والاتحادات والنقابات لتبني مشاريع مشتركة ترسخ روح التسامح والسلم المجتمعي.
9. يجب توعية المجتمع بضرورة أن يكون الانتماء الى العراق فوق كل الهويات والانتماءات الأخرى، وأن نؤمن **بالدولة الوطنية** التي تستطيع دمج مصالح وايديولوجيات جميع المكونات في بوتقة واحدة.